مجلة كلية الآداب
"دوريَّةٌ – أكاديميَّةٌ – علميَّةٌ – مُحَكَّمةٌ"
عدد (٤٠) مارس ٢٠١٦م ص ص: ٢٢١ - ٢٣١
جامعة سوهاج
كلية الآداب

جوانب من سياسة الدولة الفاطمية تجاه السلع الغذائية الزراعية

صفاء شكري نظير علي(*)

- **مقدمة :**

عرفت مصر بكثرة خيراتها وتميزت بوجود عديد من الأراضي الزراعية الخصبة نظرا لموقعها الجغرافي الفريد والمتميز، فازدهرت زراعيا وتعددت أسواقها مما جعلها مطمع لكثير من الدول ولاسيما الدولة الفاطمية؛ التي احتلت مصر ودخلتها في سنة ٣٥٨هـ / ٩٦٧م فوجهت أنظارها إلى الاهتمام باقتصادها، فاتجه الفاطميون إلى تدعيم الاقتصاد المصري والإكثار من الأسواق في شتى النواحي الاقتصادية في البلاد وأنصب اهتمامهما الأكثر على المحاصيل الزراعية فاهتمت بوجودها في الأسواق ولاسيما الغلال منها لاعتماد الناس عليها في معيشتها وكانت الحكومة تتولى مهمة الإشراف عليها ، وكان ذلك إجبارا لتوفير مياه الري وحفاظا على نهر النيل (١).

لذلك اتجهت سياسة الدولة الفاطمية لتطوير الزراعة ، ومن أجل ذلك أمرت الحكومة الفاطمية بحفر كثير من الخلجان وقد حدث ذلك في عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي (٢) (٣٨٦-٤١١هـ/ ٩٩٦-١٠٢٠م) ، حيث أمر بحفر خليج الإسكندرية لتوفير المياه الزراعية وقد كلف ذلك الأمر مالا كثيرا فقد وصل عشرة ألاف دينار للعمل على حفره بالكامل (٣) .

(*) المدرس المساعد بقسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

١- تقي الدين أحمد بن على بن عبد القادر محمد المقريزي : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مكتبة الآداب بالقاهرة (د.ت)،ج١، ص ٣٠٥ .

٢- هو الحاكم بن العزيز نزار أحد خلفاء الدولة الفاطمية البارزين تولى الحكم بعد أبيه سنة ٣٨٦هـ / ١٩٩٦م عن عمر أحد عشر عاما وخمسة أشهر وستة أيام وكان الوصى عليه أرجون ، ولكن عندما كبر قتل هذا الوصي واستقل بالحكم واستولى على كل أمواله ،اضطربت أحوال البلاد في كثير من أوقات عهده (جمال الدين ابن تغرى بردى : مورد اللطافة فيمن ولى السلطة والخلافة لندن، (د.ت)، ص ٦،٩)
Wustenfed (f), G, eschichte Fatimid enchalifen.Ausdem26und27bande der Abhandlun gen der korniglichen Geseilschaft der Wisseens- nschaften Zu – Gottingen- 881-p.165.

٣- الدينار هو أحد المسكوكات المصرية التي خصص لها دار تضربها وكانت ترتبط بتماثيل معينة (أبو العباس أحمد القلقشندى : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ط ديسمبر ٢٠٠٧م ج ،٣ ص ٤٤)، واختلف المؤرخون في تعريفه فرأى يقول إن الدينار وحدة العملة الإسلامية ، ويصنع من الذهب وهذه الكلمة ترجع إلى أصل لاتيني "Denarius" استخدمت في عملة روما وحرفت في العربية إلى دينار .(انستاس مارى : النقود العربية وعلم النميات ، القاهرة ١٩٣٩، ص ٢٣) ، ورأى يقول إن الدينار كلمة فارسية انتقلت إلى العربية وهو الاسم الذي كان يطلق على النقود الذهبية وهو يقال Denarius عن الفرنسيين . (صامويل برنارد : الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر ، الموازين والنقود، ترجمة زهير الشايب ، مصر(د.ت) ، ص ١٥)

أمر أيضا العزيز بالله الفاطمي (٣٤٤- ٣٨٦هـ / ٩٥٥ – ٩٩٦م)[٤] ، لتعمير القناطر ولاسيما قنطرة خليج مصر الكبير في طرف الفسطاط وكانت تفتح عند وفاء النيل [٥] .

أصدر الخليفة المستعلي [٦] سنة ٥٠٦هـ / ١١١٢م أوامره للوزير الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالي (٤٨٨ /٥١٥ هـ -١٠٩٥/١١٢١)[٧] ، لحفر "بحر أبى المنجا" وقد أنفق عليه المال الكثير ولاسيما عند تجديد حفره وقد ظهرت فائدته الكبيرة [٨] .

تعد المحاصيل الزراعية من أهم مصادر المعيشة في مصر خلال العصر الفاطمي ، ولذلك انصبت أغلب السياسات الاقتصادية على السلع الزراعية لتوطيد حكم الفاطميين في البلاد والبقاء على دولتهم ومذهبهم .

٤- هو أبو المنصور نزار بن المعز لدين الله الفاطمي ولد بالمهدية سنة ٣٤٤هـ /٩٥٥م تولى الخلافة بمصر سنة ٣٦٥هـ / ٩٩٦م تميز بالكرم والشجاعة وكان محبا للصيد دخل في عدة حروب انتصر فيها توفى سنة ٣٨٦ (أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعى : عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف، تحقيق أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري ، دار البدر ، المنصورة ٢٠٠٧م ، ص٦٠٩؛ ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن محمد بن أبى بكر خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق إحسان عباس بيروت ، ١٩٦٨م ، ج ٥، ص ٣٧١، ٣٧٢)

٥- المقريزي : الخطط ج ٢، ص ١٤٦

٦- أبو القاسم المستعلي بن المستنصر بن الظاهر بأمر الله الفاطمي تولى الخلافة بعد أبيه سنة ٤٨٧هـ / ١٠٩٤م ولد سنة٤٦٩هـ/ ١٠٧٦م بالقاهرة كانت السلطة في يد الوزير الأفضل بن بدر الجمالي وكان لا حكم للمستعلي معه توفى سنة ٤٩٥هـ / ١١٠١م . (ابن خلكان: وفيات الأعيان ، ج١، ص ١٧٨- ١٨٠ ؛ ابن تغرى بردى : مورد اللطافة فيمن ولى السلطة والخلافة ، ص ١٣).

٧- هو الأفضل أبو القاسم شاهنشاه بن بدر الجمالي أمير الجيوش أبوه أرمني الجنسية تولى الوزارة سنة ٤٨٨هـ/١٠٩٥م كان وزيرا لكل من المنتصر الفاطمي والمستعلي والآمر وكان حسن التدبير محل الرأي ، هو الذي أقام الأمر من المستعلي موضع أبيه ودبر دولته وحجر عليه ومنعه من ارتكاب الفواحش والشهوات ، فإنه كان كثير اللعب مما حمله على إصدار الأمر قراره بقتل الأفضل سنة ٥١٥هـ /١١٢١م وترك وراءه مالا كثيرا (ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج٢ ، ص٤٤٨ -٤٥٠ ؛ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٤٨٩ه / ١٤٤٥م) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٧م ، ج٢، ص٢٠٤)

٨- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٢٣ ، ص ٣٠١؛ المقريزي :أتعاظ الحنفا بأخبار الائمة الخلفا ، تحقيق: محمد حلمى محمد، القاهرة ١٩٩٦م، ج ٣، ص ٥٤)

- **أسعار السلع الزراعية :**

فأسعار السلع الزراعية اختلفت من مكان لآخر، فتكون أرخص سعرًا في أماكن إنتاجها عن المدن والقرى الأخرى التي لا تنتجها، فمثلا الغلال في مدينة أسوان [٩] ، إحدى مدن الوجه القبلى الزراعية ، أقل في السعر من مدن الوجه البحري الصناعية كمدينة الإسكندرية [١٠] ، وكذلك مدينة القاهرة [١١] والفسطاط [١٢] لكونها ليست زراعية بل تصل إليها المراكب محملة بالخيرات من المدن الزراعية محددة السعر بالإضافة إلى سعر نقل السلع ومصاريف وأرباح التجار [١٣]

هذا الاختلاف في أسعار هذه السلع أدى إلى حدوث أزمات في كثير من الأوقات ، وهنا ظهرت سياسة الدولة الجادة من أجل وقف الغلاء والأزمات وتطبيق سياسة التسعير من أجل ضبط أمور البلاد ولذلك كان لابد من معرفة الأوضاع التي تأثرت بها هذه السلع وسياسة الدولة الاقتصادية للحد من ذلك.

- **أثر فيضان النيل على السلع الزراعية :**

كان النيل من الأوضاع والمظاهر الطبيعية التي كان لها دور كبير في تحديد أسعارالسلع الزراعية ولاسيما القمح لكونه يعد من أهم مصادر المعيشة لدى الناس ، ولذلك أمرت الدولة بزراعة أكبر مساحات خضراء وخصبة منه ، [١٤] وكان النيل يتحكم في زراعته ، وكذلك السلع الزراعية الأخرى سواء عند زيادته أو نقصانه فذلك الذي يحدد أسعارها .

فيذكر أنه عند حدوث فيضان النيل كان يقوم التجار بتحديد السعر وخاصة الغلال ولاسيما منذ حدوث قيام هؤلاء التجار بشراء الحبوب وغيرها من المحاصيل وهى لا تزال موجودة ومزروعة في الأرض من الفلاحين بإعطائهم مبلغ من المال شبه مقدم حتى يضمنوا المحصول أنه لا يباع لغيرهم ويمكن الفلاحين من شراء البذور ودفع قيمة الخراج المطلوبة وعندما يقصر النيل يقوم الحكام بتسعير السلع الزراعية وغيرها

٩- أسوان : بالضم ثم السكون وواو وألف ونون إحدى كور الصعيد ، وأول بلاد النوبة على شرقي النيل مليئة بالخيرات (شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ، معجم البلدان ، بيروت ١٩٧٧م ج١ ص١٩١- ١٩٢؛ أبو الفداء ، السلطان الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل (ت ٧٣٢ ه/١٣٣١م): تقويم البلدان ، بيروت ١٨٣٠م ، ص ١١٢-١١٣)

١٠- الإسكندرية : هي إحدى مدن مصر المهمة والتي تميزت بموقفها الفريد، فهي عاصمة مصر الأولي قبل مجيء العرب إليها، وتعد الميناء الأول في الأبيض المتوسط تأتي إليه السفن من كل موانى هذا البحر، وبها منارة من إحدى عجائب الدنيا السبع مليئة من الداخل بألوان من النشاط الثقافي ، بها متاحف واشتهرت بالتجارة (ياقوت : معجم البلدان، ج١، ص١٨٣- ١٨٦؛ جمال الدين الشيال : تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي ، دار المعارف، ١٩٦٦م، ص٢٥).

١١- القاهرة : هي مدينة بجانب الفسطاط، يجمعها سور واحد، تقع في شمال مصر بالوجه البحري بناها القائد جوهر الصقلي عند دخول مصر تقرباً للخليفة ولتدعيم الدولة الفاطمية الجديدة (ياقوت: المصدر السابق، ج٤، ص ٣٠١).

١٢- هي أول مدينة إسلامية اختطت بعد دخول العرب مصر علي يد الفاتح – العربي عمرو بن العاص وقد جعلها أول عاصمة إسلامية في مصر، ويقال عنها أنها ضرب من الأبنية وفي موقع أخر مجتمع أهل الكورة حول المسجد، وأطلق عليها اسم مدينة مصر التي بناها عمر بن العاص . (شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ، معجم البلدان، بيروت١٩٧٧م، ج٤، ص٢٦٣-٢٦٤).

١٣-أبو الحسن على الأندلسي (ت ٦٨٥ه / ١٣٧٤م) : النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة ، تحقيق حسين نصار ، القاهرة ٢٠٠٠م ؛ عبد المنعم عبد الحميد سلطان : الحياة الاقتصادية والأسواق في العصر الفاطمي (دراسة تاريخية وثائقية)، الإسكندرية ٢٠٠٥م ، ص٨٣-٨٤)

١٤- أدم متز : الحضارة الإسلامية ، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة ، القاهرة (د.ت)، ج٢ ص ٢٦١.

من السلع مما ينتج عنه معاناة لكل من كبار التجار والفلاحين في تسديد ما يجب عليهم للديوان من خراج وتوريد القمح للمخازن ، [١٥] وإذا توقف النيل أيام زيادته أو إرتفع قليلا انتاب القلق الناس وملأهم الخوف من المستقبل والمجهول فالكثير منهم يلجئون إلى تخزين الغلال بقصد ارتفاع في الأسعار خاصة في مناطق الوجه البحري كالقاهرة لاعتمادها على ما يأتي من السلع الزراعية من بلاد الصعيد ثم تعم الأزمة على كل البلاد [١٦] .

- **مواجهة الدولة الغلاء:**

لذلك سعت الدولة الفاطمية منذ دخولها مصر سنة ٣٥٨ه/ ٩٦٧م إلى تطبيق سياستها الاقتصادية للحد من الغلاء والأزمات تجاه السلع الزراعية ، فهذا الغلاء لم يكن حديث الدولة الفاطمية بل كان موجودا منذ أواخر العصر الإخشيدي (٢٩٢- ٣٥٨هـ / ٩٠٤-٩٦٨م) وعندما دخلت مصر تحت نفوذ الفاطميين اتجه جوهر الصقلي [١٧] لضبط الأوضاع الاقتصادية في مصر وأصدر قرارا لمنع تخزين الغلال ، وأوجب على كل من عنده قمح يزيد عن حاجته إخراجه للأسواق[١٨] .

ووجه جوهر الصقلي نظره إلى تجار الغلال فكان يأخذهم بالحزم والعقاب ، وأمر ألا يباع أي غلال إلا تحت إشرافه فيقول المقريزي : [١٩] " في ذلك فضبط الساحل وجمع القماحين في موضع واحد ، ولم يدع كف قمح يجمع إلا بحضرته (أي المحتسب) [٢٠]، وضرب أحد عشر رجلا من الطحانين وطيف بهم" ، وأمر المحتسب آنذاك بجمع سماسرة الغلال في مكان وسد الطرق إلا طريقا واحدا فكان البيع كله هناك ولا يخرج

---

١٥ -المقريزي : اتعاظ الحنفا ، تحقيق: محمد حلمى محمد، القاهرة ١٩٩٦م ،ج٢، ص ٢٢٦ ؛ إغاثة الأمة بكشف الغمة ، الهيئة العامة للكتاب ، الاسكندرية ١٩٩٩م، ص ١٩-٢٠.

١٦- راشد البراوى : حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ١٩٤٨، ص ١١ . فزيادة النيل أو نقصانه أثرت على السياسة الاقتصادية في البلاد والتي يحددها النيل فإذا تم خمسة عشر ذراعا فكان فيه صلاح لبعض الناس ، ولا يستسقى فيه وكان فيه نقص من خراج الحاكم ، وإذا انتهت الزيادة إلى ستة عشر ذراعا ، ففيه تمام خراج الحاكم وأخصب الناس وفيه ظمأ ربع البلد ولكن ضار بالبهائم لعدم المرعى وكانت سبعة عشر ذراعا منها كامل النفع لكل الأراضي ، وان كانت ثمانية عشر فيؤدى ذلك إلى فيضان واستبحار وتلف المراعى . (القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٠٠)

١٧- هو قائد الجيش الفاطمي الذي فتح مصر والشام وأسس مدينة القاهرة والجامع الازهر، توفى سنة (٣٨١هـ / ١٣٤٧م) (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى (ت ٧٤٨هـ) :سير أعلام النبلاء ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون ، بيروت ١٩٨٤م ، ج ١٦ ، ص ٤٦٧- ٤٧٠) .

١٨-شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويرى (ت ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م): نهاية الأرب في فنون الأدب : تحقيق محمد محمد أمين ومحمد حلمي محمد ، القاهرة ١٩١٢م ، ج ٢٨، ص ١٣٠.

١٩- المقريزي : اتعاظ الحنفا، تحقيق: جمال الدين الشيال، القاهرة ١٩٩٦م، ج ١، ص ١٢٠.

٢٠- هي وظيفة دينية يطلق على صاحبها متولي الحسبة والحسبة هي الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإصلاح بين الناس ويجب أن يكون المحتسب فقيها عارفا بأحكام الشريعة فعليه ألا يقول قولا مخالفا لفعله وعليه أن يقصد بقوله وفعله وجه الله تعالى وطلب مرضاته (عبد الرحمن بن نصر الشيرزى : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، القاهرة ١٩٤٦م ، ص ١٠٣؛ حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية القاهرة ١٩٦٦ م ، ج٣ ، ص ١٠٢٧) ووظيفة المحتسب من الوظائف القديمة في المجتمع الإسلامي والتي بدأت تأخذ شكلها الواضح في رسومها ومهام صاحبها منذ السنوات الأولى لحكم الفاطميين لمصر واستمرت أهمية المحتسب بعد ذلك على الأخلاق العامة وكثير من الأمور الأخرى التي كان يشرف عليها وكان يلقب بالشيخ خلال العصرين الفاطمي والأيوبي (عبد المنعم سلطان : الحياة الاقتصادية والأسواق في العصر الفاطمي ، ص ٥١-٥٢)

قدح غلة حتى يقف عليه، [٢١] وبهذه الإجراءات والقرارات تكون الدولة قد أشرفت على السلع في جمعها وبيعها ومنع التجار من المبالغة في سعرها واستغلال الناس أسوأ استغلال.

ويذكر في عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي (٣٨٦-٤١١هـ /٩٩٦-١٠٢٠م) سنة ٣٨٧هـ/٩٩٧م، حدث غلاء في الأسعار مما أحدث أزمة في البلاد بسبب قصور مياه النيل مما أدى إلى حدوث اضطرابات في مصر واختل الأمن ووصل سعر أربعة أرطال من القمح إلى درهم [٢٢] وتزايد التجار في سعر الغلال ولكن الحاكم بأمر الله فرض سياسة التسعير على السلع الزراعية باستعمال القوة والإرهاب [٢٣] حيث أدرك الحاكم أن تجار الغلال وسماسرتها هم الطبقة المسئولة إلى حد كبير عن ارتفاع الأسعار وحدوث الأزمات لذا فلم يتوان بعقابهم فمنع بوسائله الخاصة تخزين الأقوات وضرب جماعة بالسوط وشهر بهم، [٢٤] .وأصدر قراره للناس بألا يباع القمح إلا للطحانين وذلك للقضاء على الوسطاء ، وكان دائما يفاجئ مخازن الغلال بحثا على المحاصيل الزراعية ولاسيما القمح ويعمل على بيعها بسعرها الرسمي للبلاد [٢٥]. وقد حاول الحاكم بسياسته الخاصة أن يخفف من حدة الأزمة في البلاد سنة ٣٩٨ه /١٠٠٧م عندما بدأ التضارب في الأسعار [٢٦]

وعزت الأقوات وبيعت المحاصيل الزراعية بأسعار عالية ، [٢٧] ولذلك أصدر الحاكم سجلا أمر فيه بإبطال المكوس عن المحاصيل الزراعية ولاسيما الغلال والأرز [٢٨] ويتضح من هذا أن الحاكم بأمر الله تنازل عن ضريبة المكوس (وهى إحدى الضرائب الغير شرعية) التي تعد إحدى مصادر الدخل الأساسية للبلاد لكي يجعل التجار يبيعون بسعر مناسب ويخر جون ما عندهم من غلال في مخازنهم .

٢١- المقريزى : الحنفا ، ج ١ ، ص١٢٢.

٢٢- المقريزي :إغاثة الأمة ، ص١٣ ؛ الصاوي : مجاعات مصر ، ص ٣٥. والدرهم جمع دراهم كلمة فارسية انتقلت إلى العربية وتقابلها عند الإغريق وتصغير الدرهم دريهم ويقال درهام ، ضرب في زمن عبد الملك بن مروان واختلف الكثير فى وزنه، وصل فيها إلى أربعة دوانق ثم ستة دوانق وقد حدث ضربه بعد ذلك فوصل إلى ٢.٩٧٥ غرام (جرام) .
(المقريزي: الأوزان والأكيال الشرعية ، تحقيق سلطان بن هليل عبد المسمار، بيروت ٢٠٠٧م ، ص٨-٤٨-٤٩؛ صامويل برنارد : الحياة الاقتصادية ، ص١٩٨) .

٢٣- أبى بكر بن عبد الله بن أبيك الدواداري: الدرة المضية في أخبار الدولة الفاطمية، الجزء السادس من كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق صلاح الدين المنجد، القاهرة ١٩٦١، ص ٢٦١ .

٢٤- أبو معين ناصر خسرو القبادياني المروزى ت ٤٦٦هـ/ ١٠٨٣م : سفر نامه ، ترجمة أحمد خالد البدلي ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٣م ، ص ١٢٠. و السمسرة لغة كلمة فارسية معربة ، وقيل السمسار القيم بالأمر الحافظ له ، والجمع السماسرة ، وفعلهم السمسرة . والسمسرة تعنى أيضاً الدلالة ، وكلا اللفظين سمسار ودلال يؤديان نفس المعنى وهو الوساطة بين البائع والمشترى وذلك فى مقابل أجر يتقاضاه ، ولكن الأكثر استخداماً وشيوعاً فى المصادر لفظ السمسرة (ممدوح محمد حسن ، نظام السمسرة وأثره على النشاط التجارى فى مصر خلال العصر الفاطمى ٣٥٨- ٥٦٧هـ/ ٩٦٩- ١١٧١م ، مجلة المؤرخ المصرى -دراسات وبحوث فى التاريخ والحضارة- يصدرها قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، العدد السادس والثلاثون ، يناير ٢٠١٠م ، ص٢٢٨)

٢٥- المقريزي : إغاثة الأمة بكشف الغمة ص ١٦ ؛ محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله وأثار الدعوة الفاطمية ، القاهرة ، ١٩٨٣م، ص ٦٤.

٢٦- المقريزي : إغاثة الأمة ، ص ٩١.

٢٧- ويذكر أن سعر تليس القمح تغير في هذه السنة مرتين فتارة بيع التلبيس بثلاثة دنانير وتارة أخرى بأربعة دنانير حتى عدمت الأقوات (المقريزي : إغاثة الأمة، ص٩١؛ الدواداري : الدرة المضية ، ص ٢٧٧) .

٢٨- المقريزي : الحنفا ،ج ٢ ، ص٧٢.

- **دور الوزراء فى تحديد الاسعار :**

لم يكن الخلفاء الفاطميون فقط هم الذين يفرضون سياسة التسعير على السلع الزراعية بل كان للوزراء دور في ذلك ومنهم الوزير اليازوري(٤٤٢-٤٥٠هـ/١٠٥٠-١٠٥٨م) [٢٩] الذي أمر بحصر عدد التجار الذين كانوا يستغلون المزارعين ويشترون محاصيلهم مقابل أن يسددوا لهم ما عليهم من أموال وضرائب لدواوين الدولة ، وأمر اليازورى بأن ترد إليهم هذه الأموال التي دفعوها مع فائدة لهم، وأمر عماله على البلاد بوضع يدهم على مخازن القمح وعليهم بحملها إلى مخازن الدولة بالفسطاط ، [٣٠] وأمر اليازورى بملء الأسواق بالمحاصيل الزراعية عن طريق شراء كثير منها وجمع كثير أيضا من المخازن وختم عليها وقام بتحديد أسعار المحاصيل والسلع مما جعل التجار يخرجون ما عندهم في المخازن لعرضه للبيع في الأسواق [٣١].

بذلك استطاع اليازوري بسياسته الحكيمة في وضع إجراءات لحل الأزمة التي عاصرته فالسياسة الاقتصادية التي اتبعها اتجاه السلع الزراعية وحدوث الغلاء دلت على حكمته وحسن تدبيره واجتهاده في تنفيذ هذه السياسة ويعد مثال جيد للوزراء الأقوياء وكان له دور قوي في بقاء الدولة الفاطمية في حكمها لمصر لفترة طويلة .

من الوزراء أيضا من كان لهم دور كبير في وضع سياسة اقتصادية للحفاظ على السلع الزراعية في الأسواق المصرية خلال العصر الفاطمى ولاسيما أثناء حدوث الأزمات ، الأفضل بن بدر الجمالي (٤٨٧-٥١٥هـ /١٠٨٧- ١١١٥م) ، عندما حدث ارتفاع في الأسعار أمر نوابه بفتح مخازن القمح ويطلق بيعة لمن يرغب بسعر كل إردب ثلاثين دينارا وكان يشرف على المخازن ويراجع ما يخرج منها " ابن عرس" والذي أمر أن يباع القمح بأفضل الأسعار الذي يراها ويقدرها هو كأي سلعة من السلع التي تحتاجها الأسواق بشدة طبقا لأوامر الوزير الأفضل بن الجيوش الذي قال بحدة " تريد أن يسمع عن أيامي شدة تعرف بشدة ابن عرس كما أمرتك فعندي من البذر ما يقوم الناس عشر سنين لاسيما القمح" [٣٢] وما فعل الأفضل يمكن أن نطلق علية التسعير العكسي أو إلى الأرخص بفارق كبير من السعر الأساسي في السوق وبهذه السياسة يجبر التجار على إخراج ما في مخازن من غلال حتى لا تفسد وبهذا تفادى الأفضل حدوث أزمة بالإضافة إلى الربح الكثير الذي جناه[٣٣].

٢٩- هو القاضي أبو محمد الحسن بن على اليازورى مضافا لقضاء القضاة ولقب الناصر للدين، غياث المسلمين الوزير الأجل المكين سيد الرؤساء تاج الأصفياء قاضى القضاة وداعى الدعاة وفى أيامه سأله المستنصر أن يكتب اسمه معه على السكة فنقش عليها :

ضربت في دولة آل الهدى من آل طه وآل ياسين
مستنصر بالله جل اسمه وعبده الناصر للدين

ولكن عزل عن الوزارة بأمر من المستنصر لدين الفاطمي سنة ٤٥٠ هـ . (السيوطي : حسن المحاضرة ج ٢ ص ٢٠٢ ؛ محمد حمدي المناوى : الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، القاهرة ١٩٧٠م ، ص ٣٠١)

٣٠ - المقريزي : إغاثة الأمة ، ص٢٠-٢١؛ الحنفا ج ٢، ص٢٢٦.

٣١- المقريزي : إغاثة الأمة ، ص ٩٦.

٣٢- المقريزي : الحنفا ، ج ٣ ص ٦٧.

٣٣- المقريزي : الحنفا ج ٣ ، ص ٦٧ ؛ سلطان : الحياة الاقتصادية ،ص ٩٩.

- **سياسة الدولة اتجاه الأراضي الزراعية :**

جعلت الدولة الفاطمية هناك إدارة خاصة تشرف على السلع الزراعية وأمور الزراعة وقد أنشئت بأمر منها وجعلت لكل إقليم من أقاليم مصر إدارة تشرف عليه يطلق عليها الديوان مثل ديوان جهات الدلتا الشرقية والتي أشرفت على حفر خليج أبو المنجا نسبة إلى متولي هذا الديوان في عهد وزارة الأفضل بن بدر الجمالي أمير الجيوش (٣٤).

ومنذ قيام الدولة الفاطمية تسامحت مع المصريين ، و تركت لهم أراضيهم كما هي مقابل أخذ الخراج منهم طبقا لنص الصلح بينهما وذكر المقريزي في ذلك "إنه قد ورد من من سألتموه الترسل والاجتماع معي ، وذكروا عنكم أنكم التمستم كتابا يشتمل على أمانكم في أنفسكم وأموالكم ولكم على أمان الله التام العام الدائم المتصل الشامل الكامل المتجدد المتأكد على الأيام وكرور الأعوام في أنفسكم وأموالكم وأهليكم ونعمكم وضياعكم ورباعكم وقليلكم وكثيركم وعلى أنه لا يعترض عليكم معترض ولا يتجنى عليكم متجن ، لا يتعقب عليكم متعقب وعلى أنكم تصانون وتحرسون ....." (٣٥).

لكن أراضى الإخشيديين تم تقسيمها إقطاعات للحاشية ورجال الدولة وأعدت هذه الأراضي والتي ليس لها صاحب ملكا للدولة (٣٦) وكانت توزع على أعوان الحاكم وكانت هذه الأراضي إذا نزلت عنها أصبحت ملكا للمقطعين الذين أقطعهم الحاكم عدد من الأراضي كمنع، ولكن إذا منحت الأراضي لبعض الأمراء مقابل دفع مبلغ معين من المال تصبح إقطاع استغلال وكان هذه النوع من الإقطاع يعطى للأجناد في العصر الفاطمي (٣٧)

فالإقطاع الزراعي ينقسم إلى قسمين هي إقطاع استغلال ، إقطاع تمليك (٣٨)وهذان النوعان من الإقطاع في العصر الفاطمي .

وقد أصدرت الدولة منشور يوضح فيه من الذي له حق الإقطاع التمليك ويقر لهم ذلك وجاد فيه " خرج أمره إليه بأن يوعز إلى ديوان الإنشاء يكتب هذا السجل بتمليك الجهة المقدم ذكرها ، بجميع حدودها وحقوقها وظاهرها وباطنها وأعاليها وأسافلها وكل حق لها داخل فيها وخارج عنها ، وما هو معروف بها ومنسوب إليها تمليكا مخلدا ، وإتمامها مؤيدا وحقا مؤكدا ، يجرى على الأصل والفرع " (٣٩)

يتضح من هذا المنشور أن الدولة قد تنازلت لهؤلاء الأشخاص بهذه الأرض تملكا لهم وورثا يورثونه لأهاليهم ، ولا تؤخذ منهم أبدا ليس كإقطاع الاستغلال الذي يؤخذ أراضيه بعد ثلاثين سنه من أصحابه فهي منحة ومكافأة لهم . ولا تؤخذ منهم فوائد كمقطعي أراضي الاستغلال ، ولكن حدث كثير من المشكلات بسبب هذه الإقطاعات فالأمراء يمتلكون نصيب كبير من الإقطاعات مما أضر بصغار المقطعين من الأجناد بسبب قلة الدخل الذي يعود على الأجناد على حين دخل على رجال الدولة والأمراء من الإقطاعات الأرباح الكثيرة

٣٤- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٠٥-٣٠٦.
٣٥- المقريزي : الحنفا، ج ١ ص ١٠٣-١٠٦.
٣٦- محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية ،دار الفكر العربى ، ١٩٧٩م ، ص ٦٨.
٣٧- المقريزي : الخطط ج ١، ص ٨٥.
٣٨- الماوردى : على بن محمد حبيب البصرى (ت٤٥٠هـ) : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الفكر للطباعة والنشر ، مصر ١٩٨٣م ، ص ١٨٧،١٨٨؛ البراوى : حالة مصر ص ٥٦.
٣٩- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١٣، ص ١٣٨.

والدخل الكبير ، فشكا صغار الاقطاعيين إلى الوزير الأفضل بن بدر الجمالي أمير الجيوش ، وكالعادة تظهر سياسة الدولة الاقتصادية في حل أزمات البلاد ولاسيما اتجاه الزراعة والمحاصيل الزراعية [٤٠] .

فيذكر أن الأفضل قد أمر بحل جميع إقطاعات الدولة والعمل على توزيعها من جديد وأمر بعدم التعرض للأراضي المملوكة والبقاء عليها في أيدي ملاكها فيقول في الأمر " إن كل من كان له ملك ، فهو باق عليه لا يدخل في الإقطاع وهو محكم إن شاء باعه وإن شاء أجره " [٤١] .

سمح الأفضل للأجناد لجعل مدة إقطاعهم ثلاثين سنة ويروى المقريزي في ذلك قائلا " وكتبت السجلات بأنها باقية في أيديهم إلى مدة ثلاثين سنة لا يقبل عليهم فيها زائد [٤٢] وكان الاقطاعى في أواخر عصر الدولة الفاطمية يدفع ضريبة منتظمة عن كل فدان مقدارها دينار وخمسة قراريط ، وإذا انقطعت مدة الإقطاع عليه بتسليمها للدولة ولا يأخذ منها شيئا [٤٣].

- **خاتمة :**

صفوة القول بأن مصر خلال العصر الفاطمي رغم كثرة خيراتها وازدهارها الاقتصادي الذي كان يعمها في أغلب الأوقات إلا أنها تعرضت لعديد من الأزمات والمجاعات ولاسيما عند ندرة السلع الزراعية أو انعدامها ، وبعضها تم معالجتها عن طريق السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة الفاطمية ، ولكن منها ما كان يفوق قدرتها ولم تستطيع الحكومة تطبيق سياستها في حلها وكادت تودى بالبلاد ولاسيما في عصر المستنصر [٤٤] بالله الفاطمي [٤٥].

لكن رغم ذلك فقد تعرفنا على دور الدولة الفاطمية في ضبط أمورها وأحوالها وحل مشكلاتها فسياستها الاقتصادية كانت سببا في بقاءها لفترة طويلة من الزمن.ويبين البحث دور الخلفاء الفاطميين وكذلك الوزراء فى تحديدأسعار السلع الزراعية ، وكذلك مواجهة أوقات الازمات والغلاء بإصدار مراسيم وقرارات تحديد أسعار تلك السلع فى الاسواق لتخفيف العبء على المصريين آنذاك .

٤٠- المقريزي : الخطط ، ج٢ ، ص ٨٣.

٤١- المقريزي : الخطط ، ج٢، ص ٨٣.

٤٢- المقريزي : الخطط ، ج٢، ص ٨٣.

٤٣- ابن مماتي :القاضى الوزير شرف الدين أبو المكارم الأسعد بن مماتى (ت٦٠٦هـ) : قوانين الدواوين ، تحقيق ، عزيز سوريال عطية ، القاهرة ١٩٩١م ، ص ٣٩٧.

٤٤ - المقريزي : إغاثة الأمة بكشف الغمة ، ص ٥٣ .

٤٥ - المستنصر بالله الفاطمي: هو أبو تميم معد المستنصر بالله بن أبى الحسن على الظاهر لإعزاز دين الله بن أبو على منصور الحاكم بأمر الله ، ولد فى مصر فى السادس عشر من جمادى الأولى فى سنة (٤٢٠ هـ / ١٠٢٩ م) كانت له ولاية العهد وعمره ثمانية أشهر وتسلم الحكم بعد وفاة والده الحاكم بأمر الله سنة (٤٢٧ هـ /١٠٣٥م) وصف بحسن السيرة والبساطة والتواضع مع الناس ولكن عرف عهده بأكبر مجاعة حدثت في التاريخ الإسلامي وأطلق عليها الشدة المستنصرية واستمرت سبع سنوات وصل فيها الناس إلى حد أكل بعضهم البعض وهلاك كثير وغلاء في الأسعار بشدة، توفى المستنصر سنة ٤٨٧ هـ / ١٠٥٤ م) , وعمره يومئذ سبع وستون سنة وخمسة أشهر، أكبر مدة حكم. (ابن تغرى بردى : مورد اللطافة فيما ولى السلطنة والخلافة، ص١١، ١٢؛ نضال أحمد سعيد ، وهيفاء عاصم محمد : الأزمات الاقتصادية التي أصابت مصر في خلافة المستنصر بالله الفاطمي ٤٢٧ – ٤٨٧ هـ / ١٠٣٥ – ١٠٩٤ م ، مجلة كلية التربية ، بالجامعة المستنصرية ، العدد الثاني ، ٢٠٠٨ م ص ٥٤١ – ٥٤٢

المصادر والمراجع

- أبو بكر بن عبد الله بن أبيك الدواداري:
« الدرة المضية في أخبار الدولة الفاطمية»، الجزء السادس من كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق صلاح الدين المنجد، (القاهرة ١٩٦١م)
- ابن خلكان: (أبى العباس شمس الدين أحمد بن إبراهيم محمد بن أبى بكر بن خلكان، ت٦٨١هـ/١٣٨٣م).
«وفيات الأعيان بأنباء أبناء الزمان» تحقيق: إحسان عباس. (بيروت، ١٩٦٨م)،
- الذهبى: (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى ت٧٤٨هـ/١٣٤٧م)
«سير أعلام النبلاء» تحقيق: شعيب الأرناؤوط وأخرين.(بيروت، ١٩٨٤م).
- ابن سعيد: (أبو الحسن على الأندلسى، ت٦٨٥هـ/١٣٧٤م)
«النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة» تحقيق: حسين نصار (دار الكتب المصرية بالقاهرة، ٢٠٠٠م) الطبعة الثانية.
- السيوطى: (جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، ت٨٤٩هـ/١٤٤٥م)
«حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة» تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٧م)،.
- الشيرزى: (عبد الرحيم بن نصر الشيروزى ت٥٨٩هـ/١٢٩٣م)
«نهاية الرتبة فى طلب الحسبة»، القاهرة، ١٩٤٦م.
- أبو الفداء: (السلطان الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل أبو الفداء، ٧٣٢هـ/١٣٣١م)
«تقويم البلدان»،بيروت، ١٨٣٠م.
- القضاعى: (أبو عبد الله محمد بن سلامة القاضى، ت٤٥٤هـ/١٠٦٢م)
«عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف»،دار البدر، المنصورة، ٢٠٠٧م.
- القلقشندى: (شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن عبد الله، ت٨٢١هـ/١٤٨١م)
«صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء»،الهيئة العامة لقصور الثقافة، ديسمبر، ٢٠٠٩م.
- الماوردى: (على بن محمد حبيب البصرى الماوردى ت٤٥٠هـ/١٠٥٨م)
«الأحكام السلطانية والولايات الدينية» ،دار الفكر للطباعة والنشر، مصر ١٩٨٣م.
- أبو المحاسن: (جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى، ت٨٧٤هـ/١٤٦٩م)
«مورد اللطافة فيمن ولى السلطنة والخلافة»، لندن، بدون سنة طبع.
- المقريزى: (تقى الدين أبو العباس أحمد بن على المقريزى، ت٨٢٥هـ/١٤٤٥م)
«المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار»،مكتبة الآداب، القاهرة، بدون سنة طبع.
«إغاثة الأمة بكشف الغمة»،الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٩م.
«اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الخلفا»،(الجزء الأول، تحقيق: جمال الدين الشيال، القاهرة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م) الطبعة الثانية.(الجزء الثانى والثالث، تحقيق: محمد حلمى محمد، القاهرة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

«الأوزان والأكيال الشرعية »، تحقيق سلطان بن هليل عبد المسمار، بيروت ٢٠٠٧م.

- ابن مماتى: (القاضى الوزير شرف الدين أبو المكارم الأسعد بن مماتى، ت٦٠٦هـ/١٢٠٩م)
«قوانين الدواوين» تحقيق: عزيز سوريال عطية ،القاهرة، ١٩٩١م.
- ناصر خسرو: (أبو معين ناصر خسرو القبادیانى المروزى، ت٤٦٦هـ/١٠٨٣م)
«سفرنامه، رحلة ناصر خسرو» ترجمة: أحمد خالد البدلى ، جامعة الملك سعود، ١٩٨٣م.
- النويرى : شهـــاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويـــرى (ت ٧٣٣هـــ/ ١٣٣٢م):
« نهاية الأرب في فنون الأدب» تحقيق محمد محمد أمين ومحمد حلمي محمد ، (القاهرة ١٩١٢م).
- ياقوت الحموى: (شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى البغدادى، ت٦٢٦هـ/١٢٢٩م)
«معجم البلدان»، بيروت، ١٩٧٧م.

المراجع العربية:

- أحمد الصاوي: (دكتور)
« مجاعات مصر الفاطمية»، بيروت ١٩٨٨م .
- جمال الدين الشيال :(دكتور)
« تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي» ، دار المعارف، ١٩٦٦م.
- راشد البراوى: (دكتور)
«حالة مصر الاقتصادية فى عصر الفاطميين»،القاهرة، ١٩٤٨م، الطبعة الأولى.
- عبد المنعم عبد الحميد إبراهيم سلطان: (دكتور)
«الحياة الاقتصادية والأسواق فى العصر الفاطمى (دراسة تاريخية وثائقية)» (الإسكندرية، ٢٠٠٥م)
- محمد حمدي المناوى: (دكتور)
«الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي» ، القاهرة ١٩٧٠م.
- محمد جمال الدين سرور: (دكتور)
«الدولة الفاطمية فى مصر» ،دار الفكر العربى، ١٩٧٩م.
- محمد عبد الله عنان: (دكتور)
«الحاكم بأمر الله وآثار الدعوة الفاطمية» ،القاهرة، ١٩٨٣م، الطبعة الثالثة.

المراجع العربية المترجمة:

- آدم متز:

«الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى» ترجمة: محمد عبد الهادى أبو عبيد، القاهرة، ١٩٤٠م.

- آنستاس مارى :

« النقود العربية وعلم النميات » ،القاهرة، ١٩٣٩م.

- صامويل برنار :

«الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر ، الموازين والنقود» ترجمة زهير الشايب. (مصر، (د.ت)).

المراجع الاجنبية:

- Wustenfed (f), G, eschichte Fatimid enchalifen.Ausdem26und27bande der Abhandlun gen der korniglichen Geseilschaft der Wisseens- nschaften Zu – Gottingen- 881

الدوريات :

- نضال أحمد سعيد ، وهيفاء عاصم محمد :

الأزمات الاقتصادية التي أصابت مصر في خلافة المستنصر بالله الفاطمي ٤٢٧ – ٤٨٧ هـ / ١٠٣٥ – ١٠٩٤ م ، مجلة كلية التربية ، بالجامعة المستنصرية ، العدد الثاني ، ٢٠٠٨ م ص ٥٤١ – ٥٤٢

- ممدوح محمد حسن :

نظام السمسرة وأثره على النشاط التجارى فى مصر خلال العصر الفاطمى ٣٥٨-٥٦٧هـ/ ٩٦٩- ١١٧١م ، مجلة المؤرخ المصرى – دراسات وبحوث فى التاريخ والحضارة- يصدرها قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، العدد السادس والثلاثون ، يناير ٢٠١٠م